ثانيا: خاصية الصّورية في المنطق

"تُطلق الصّورة في المنطق الرّياضي على الجزء الثّابت في القضيّة، والمادة على الجزء المتغيّر في القضيّة، وبعبارة أخرى؛ الصّورة هي الثّوابت والمادّة هي المتغيّرات في القضايا. فمثلا في القضيّة: كل انسان هو فان. يقال عن (كل) وعن (هو) إنهما ثابتان؛ ويُقال عن (انسان) وعن (فان) أنهما متغيّران، أو الأوّلان هما صورة القضيّة، والأخيران هما مادّة القضيّة"[1].

إنّ المنطق سواء في صورته القديمة، أو في صورته المعاصرة يَتعلّق بصورة الفكر؛ أي بالطّريقة التي نفكّر بها دون النّظر إلى دلالاتها المحسوسة. ويذكر يان لوكاشيفتش (*Jan Lukasiewicz*) [1878م-1956م] عبارتين يقول عن الأولى أنّها مأخوذة من كتاب المنطق (لكينز): يقال عادة إنّ المنطق صوري، من حيث أنّه لا يتعلّق إلاّ بصورة الفكر، أي بالنّحو الذي نفكّر عليه دون نَظَر إلى الموضوعات المعيّنة التي نفكّر فيها والثّانية يقول أنّها مأخوذة من كتاب تاريخ الفلسفة للأب ويكلستون: كثيرا ما يوصف المنطق الأرسطي بأنّه منطق صوري وهذا الوصف ينطبق على منطق أرسطو من حيث هو تحليل لصورة الفكر. ثم يقول: في هذين الاقتباسين عبارة لا أفهمها هي صورة الفكر[2].

فهو يرفض أن يكون المنطق علم قوانين الفكر كما يفهمه المتأثرون بالنّزعة السّيكولوجية، وهي النزعة التي تُعدّ علامة على تراجع المنطق في الفلسفة الحديثة على حدّ تعبيره، وحسبه لا نجد لهذا المفهوم أثرا في كتاب التّحليلات الأولى. وهو الكتاب الذي عرض فيه أرسطو نظريّة القياس. ويقرّر كذلك أنّ المنطق "لا يبحث في كيف يجب أن نفكّر فهذه مهمّة يختصّ بها فنّ يشبه فنّ تقوية الذاكرة. فعلاقة المنطق بالفكر لا تختلف عن علاقة الريّاضيات به"[3]. وعلى هذا الأساس فالمنطق ليس علما معياريّا، فإذا كانت قواعد وقوانين المنطق تُصاغ عادة بصيغة الفعل يجب، فقد نفهم معان كثيرة من هذا الفعل كمعنى

---

[1]– بدوي (عبد الرّحمن): موسوعة الفلسفة

[2]– لوكاشيفتش (يان): نظريّة القيّاس الأرسطيّة من وجهة نظر المنطق الصّوري الحديث،

[3]– المرجع نفسه، ص:

الإلزام: كقولنا يجب أن يحترم الطّالب قرار أستاذه. والمعنى الشَّرطي: مثل يجب أن يكون الطّالب مجتهدا إذا أراد النّجاح. فالوجوب هنا مشروط بإرادة النّجاح فقط. والمعنى الصّوري: مثل يجب أن يكون التّالي صادقا في حالة صدق المقدّم في علاقة اللّزوم المادّي، فالوجوب هنا يتعلّق بصورة العلاقة لا بمضمونها لأنّه يخصّ قاعدة اللّزوم فقط (ق←ك).

ويُعدُّ المعنى الأخير للفعل يجب هو المقصود في المنطق، إذ لا يُفهم منه المعنى المعياري. كذلك المنطق لا يتناول الصِّدق من وجهة نظر مبحث القيّم –الذي يهتمّ بطبيعة القيّم وأصلها وتطوّرها وعلاقاتها بالظّروف الاجتماعيّة والتّاريخيّة– فالمنطق يهتمّ بالصّدق كقيمة بالمعنى الإخباري فقط؛ من حيث مطابقة الأقوال الخبريّة (القضايا البسيطة) للوقائع التي تعبّر عنها. أما بالنّسبة للقضايا المركّبة فصدقها صوري بحت يتحدّد بدلالة القضايا البسيطة من خلال الرّابط المنطقي الذي يربط بينها[4]. إذن فصورة الفكر هي البحث عن العلاقات القائمة بين أجزاء الفكر بغضّ النّظر عن محتوى الأجزاء.

على هذا الأساس فصورة الشّيء تتكوّن من العلاقات الكائنة بين أجزائه، بغضّ النّظر عن مادّة تلك الأجزاء، فنقول عن شكل معيّن إنّه على صورة الهرم، إذا كانت العلاقات بين أجزائه ممّا يجعله على تلك الصّورة الهرميّة مهما تكن مادّته، إذ قد يُصنع الهرم من حجر أو خشب أو ورق أو غير ذلك من المواد. ولو فكّكنا أجزاء السيارة وكوّمناها دون زيادة أو نقصان لما بقيت سيارة كما هي، لأنّها فقدت صورتها حين تغيّرت العلاقات التي كانت تربط بين أجزائها. والمادّة التي تعنينا في بحثنا هي الكلمات وما إليها من رموز، وهنا كذلك تكون صورة الكلام هي العلاقات الكائنة بين الأجزاء، بغضّ النّظر عن تلك الأجزاء نفسها، ولذا فقد تكون الصّورة واحدة في عبارتين مع اختلافهما في اللّفظ والمعنى، مثال ذلك: (العلم نور) و (البحر واسع). فالعلاقات التي تربط جزئي كل من العبارتين، هي علاقة صفة بموصوف، ويمكن الاستعانة بمثال آخر:

– تونس بين الجزائر وليبيا. – الحذاء بين المطرقة والسندان.

---

[4]– موساوي (أحمد): مدخل جديد إلى المنطق المعاصر،

فهما مختلفان في اللّفظ والمعنى، ولكنّهما متّحدان في الصّورة لاتّحادهما في العلاقات الكائنة بين أجزائها، ولو استبدلنا بأسماء الأشياء رموزا في العبارة الأولى، مع احتفاظنا بالعلاقة، وجدنا الصّورة متمثّلة في الصّورة الرّمزية: (س بين ق و ك) وهي صيغة رمزيّة تصلح صورة للعبارة الثّانية كذلك.

إذن من خلال الأمثلة التي ذكرناها، أنّنا كلّما أردنا استخراج الصّورة من عبارة معيّنة، استبعدنا ألفاظا واستبقينا أخرى، ومن هذه التي نستبقيها تتألّف الصّورة، ففي عبارة (تونس بين الجزائر وليبيا)– مثلا – استبعدنا كلمات: (الجزائر) و (تونس) و (ليبيا) واستبقينا كلمتي (بين) و (و) فلما وضعنا رموزا بدل الكلمات المبعدة نتجت لنا الصورة الآتية: (س) بين(ص) و (ط).

ويمكن الوقوف على الفرق بين هذين النوعين من الألفاظ؛ إن الكلمات المستبعدة عبارة عن أسماء لأشياء في عالم الواقع، لذلك تسمّى بالكلمات الشيئيّة، أما الكلمات الأخرى التي منها تتكوّن صورة العبارة فهي لا تسمّى شيئا في عالم الواقع، إذ ليس في عالم الأشياء شيء اسمه (و)؛ وإنّما نضيف أمثال هذه الكلمات لنربط بها الأسماء الشّيئية في بناء واحد، ولذلك جاز لنا أن نسمّيها بالكلمات البنائيّة، أو بالكلمات المنطقيّة، إذ على الرّغم من أنّها لا تدلّ على شيء في عالم الواقع، إلاّ أنّه يستحيل علينا بناء فكرة بغيرها؛ ولئن كانت الألفاظ الشّيئية من شأن العلوم الأخرى، فالكلمات البنائيّة على وجه التّحديد موضوع المنطق، فهو وحده الذي يحلّل أمثال هذه الكلمات (إذا) و (إما...أو...) و (كل) و (بعض) و (ليس)...إلخ. وهي كلّها كلمات لا يمكن الاستغناء عنها في صياغة كلامنا مع أنّها بذاتها لا تدلّ على مسمَّيات بعينها في عالم الأشياء[5]. إنّ الصّورة المنطقيّة تتعدّد بتعدّد الطّرق التي ترتبط بها الألفاظ والجمل أو القضايا، وتكون دراسة المنطق مُنصبّةً على الشُّروط التي ترتبط بها هذه الصُوَّر دون المكوّنات الفعليّة، ومن هنا جاء وصفه بالصّوريّة[6]. ويعرض

---

[5]– جميل (عصام زكريا): المنطق والتّفكير النّاقد،

[6]– مهران (محمّد): علم المنطق،

بلانشي بعض الأمثلة، ويحاول أن يوضّح من خلالها المقصود بصورة الفكر والصّدق الصّوري:

المثال الأوّل: كلّ مثلّث ذو ثلاثة أضلاع

إذن كلّ ذي ثلاثة أضلاع مثلّث.

المثال الثاني: كلّ مثّلث ذي أربعة أضلاع

إذن فبعض ذي أربعة أضلاع مثّلث.

نلاحظ هنا أنّ الاستنباط الأوّل غير صحيح رغم صدق مقدّمتيه، وأن الاستنباط الثّاني صحيح رغم كذب مقدّمتيه. إنّ هذا التّمييز بين الاستنباطين ناتج عن مقابلتنا للصّدق المادّي بالصّدق الصّوري، فنقول عن استدلال صحيح إنّه صادق بصورته، بصرف النّظر عن صدق مادّته، أي مضمونه[7]. ويسمّى المنطق صوريّا لأنّه لا يهتمّ إلاّ بهذه الصّورة ولتوضيح الفكرة أكثر نستعين بمثال آخر لبلانشي: ولننظر مرة أخرى في هذا القياس الذي ينسب لأرسطو:

كلّ إنسان فان. وسقراط إنسان. إذن سقراط فان.

من الواضح أنّ صحّة الاستدلال السّابق ليست مرتبطة بالشّخص الذي وقع عليه؛ فإذا صحّ هذا الاستدلال على سقراط فهو يصحّ على كلّ إنسان آخر في كلّ زمان وفي أيّ مكان، ومن هنا يمكننا أن نستبدل اسم سقراط بحرف (س)، يقوم بدور المتغيّر غير المعين، ويمكن أن نضع مكانه أيّ إنسان أيّا كان. ويمكننا كتابة الاستدلال على هذه الصّورة:

كلّ إنسان فان (س) إنسان إذن (س) فان

ولنقم بخطوة ثانيّة. لأنّ صحّة الاستدلال لا تتوقّف على التّصوّرين الموجودين فيه: وهما إنسان وفان. فيمكن استبدالهما بالحرفين الرّمزيين –دون أن يفقد الاستدلال شيئا من قوّته– (هـ) و (و). ونكتب الاستدلال على هذا الشكل:

كلّ هـ – و س – هـ إذن: س – و

7- *Blanché (Robert): Introduction à la logique contemporaine, p:* 10.

بهذا نكون قد استخلصنا الهيكل المنطقي للاستدلال، وذلك بتعريّته تدريجيّا من محتواه، ويبقى صحيحا مهما كانت مادّته، لكون صحّته لا تتوقّف إلاّ على صورة القالب الذي يظلّ ثابتا[8]. فقولنا أنّ المنطق يستهدف صورة الفكر، فهذا مكافئ لقولنا أنّه يستخلص العلاقات التي تربط أجزاء الكلام. والصّورة لا تقتصر على المنطق وحده، وإنّما تشمل كل العلوم، ولكن بدرجات متفاوتة؛ فكلّ قانون علمي هو تجريد لعلاقة لوحظت بين وقائع الطّبيعة، بعد طرح الوقائع الجزئيّة ذاتها التي تمّت ملاحظتها واستخلاص القانون منها، بواسطة الاستقراء والتّعميم.[9] لذلك فصوريّة أيّ علم تُقاس بمقدار استبعاده للعناصر المادّية؛ إنّ هذا الاستبعاد نجده في المنطق أكثر من أيّ علم آخر؛ فهو الذي يضع المبادئ العامّة للفكر أيّا كان موضوعه. وبذلك فهو علم صوريّ خالص.

لكن –وتجنبا لأي لبس– ينبغي أن نفرّق بين المنطق الصّوري، والمنطق الصّوراني "فالصورة في الحالة الأولى هي وسيلة لتفادي نقائص اللّغة الطّبيعية؛ وبالتالي تبقى درجة الصّورية محدودة فيه. أمّا في المنطق الصّوراني فالصورة تصبح هي الهدف، وبالتالي فهو أكثر صورية من الأوّل"[10]. وبذلك فالصورة عمليّة مشتركة بين المنطق التقليدي والمنطق المعاصر لكونها المحطّة الأولى نحو الصورانية.

8- *Blanché (Robert): Introduction à la logique contemporaine, p:* 10-11

[9]– موساوي (أحمد)

[10]– المرجع نفسه، ص: